

الباب الأول

نشأة ظاهرة التنظيم الإقليمي الاقتصادي

وتطورها في المجتمع الدولي

- تمهيد وتقسيم :

تعد العلاقات الاقتصادية من أقدم صور العلاقات الدولية ، حيث نشأت العلاقات الاقتصادية في بدء الأمر بين الوحدات المستقلة السابقة على وجود الدولة ثم تطورت بنشأة الدولة في العصر الحديث .

وقد ارتبطت هذه العلاقات منذ نشأتها بعملية التبادل التجاري التي كانت ذات أثر محدود في بداية الأمر ولكنها عدت عاملا تاريخيا أساسيا لكافة صور وأشكال العلاقات الدولية الاقتصادية فيما بعد وذلك لكونها العامل الأول لاستقرار أهم قواعد القانون الدولي العرفي وللعديد من المبادئ الدولية مثل : مبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار ، وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (١) .

والبحث في مراحل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية يجعلنا نشير إلى أهم التطورات والأحداث التي ألمت بتلك العلاقات سواء في العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة لبيان مضمون هذه العلاقات وآثارها في إرساء ظاهرة التنظيم الإقليمي الاقتصادي . لذلك قسم هذا الباب إلى الفصلين الآتيين :-

- الفصل الأول : مراحل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية وآثارها في إرساء ظاهرة التنظيم الإقليمي الاقتصادي .

- الفصل الثاني : الإقليمية كظاهرة دولية في المجتمع الدولي .

(١) انظر في هذه المعلومات :

- د. إبراهيم أحمد خليفه ، القانون الدولي العام ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، عام ٢٠١٢م) ، ص١٩- حيث اشار سيادته : إلى انه منذ القدم وقبل وجود الدولة الحديثة كانت التجارة ولا تزال المحرك الأساسي للعلاقات فيما بين الدول ، والسبب الرئيسي لتدعيم العلاقات الدولية ، وهو ما دفع الدول إلى البحث عن الوسائل الضرورية لحماية التجارة ومن بينها النظام القنصلي .

- د. ماجد إبراهيم على ، قانون العلاقات الدولية ، (القاهرة : مطابع الطوبجى التجارية ، عام ١٩٩٨م - عام ١٩٩٩م) ، ص١٨٤، ١٨٥- .

- أ. عماد محمد الليثي ، التبادل الدولي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، عام ٢٠٠٢م) ، ص٧- .

الفصل الأول

مراحل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية

وآثارها في إرساء ظاهرة التنظيم الإقليمي الاقتصادي

- تمهيد وتقسيم :

نتناول في هذا الفصل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية وآثارها في إرساء ظاهرة التنظيم الإقليمي الاقتصادي ، وذلك في مبحثين :

- المبحث الأول : ملامح العلاقات الدولية الاقتصادية منذ العصر القديم وحتى قيام الحرب العالمية الأولى وقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

- المطلب الأول :- مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية منذ العصر القديم حتى ظهور الدولة بالمفهوم القانوني الحديث.

- المطلب الثاني :- مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية في فترة ما بعد ظهور الدولة وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

- المبحث الثاني : يتعلق بتطور العلاقات الدولية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية وحتى وقتنا الحالي .

- المطلب الأول :- العلاقات الدولية الاقتصادية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

- المطلب الثاني :- العلاقات الدولية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالي .

المبحث الأول

ملامح العلاقات الدولية الاقتصادية

منذ العصر القديم وحتى قيام الحرب العالمية الأولى

المطلب الأول : مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية منذ العصر القديم حتى ظهور الدولة بالمفهوم القانوني الحديث :-

١ - فى العصور القديمة (١) :

اتفق فقه القانون الدولى على عدم وجود " الدولة " بالمعنى القانوني الدقيق فى هذا العصر، حيث وجدت العديد من الوحدات القانونية المستقلة أو الحضارات القديمة التى اتخذت ظاهرا شكل الدولة ولكن لا يمكن اعتبارها "دولة" بالمعنى القانوني الحديث .

(١) قام جانب من الفقهاء بتقسيم تاريخ الجنس البشرى إلى ثلاثة عصور اساسية : الوحشية ، البربرية ، الحضارة ، وذلك بناء على تقدم وسائل الإنتاج ، كما أن هناك من قسم هذا العصر على أساس وجود وحدات قانونية إلى : أسرة - قبيلة - مدينة - دولة ، وهناك من أرجع بداية العصر القديم إلى اختراع الإنسان للكتابة وانتهائه بتفكك الإمبراطورية الرومانية عام ٣٩٥م بعد الميلاد وهو بداية العصر الوسيط ، وهناك جانب فقهي أشار إلى أن العصور القديمة من وجهة نظر البعض ، شملت ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد واستمرت حتى انقسام الإمبراطورية الرومانية وأن الاختلاف حول بداية ونهاية كل عصر من العصور يعد اختلافا ظاهريا لا أثر له فالعبرة بالتطور القانوني الذى حدث فى هذه العصور وما رتب عليه من آثار على مستوى العلاقات الدولية

- انظر فى ذلك :

- د. إبراهيم خليفة ، مؤلف مشترك د. محمد سعيد الدقاق ، القانون الدولى العام ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، عام ٢٠٠٩م) ، ص ٩٠ ، ١٠ - .
- د. عبد العظيم الجنزورى ، مبادئ العلاقات الدولية الإسلامية والعلاقات الدولية المعاصرة ، (أسيوط : مكتبة الآلات الحديثة - ك ١ - ط ١ ، عام ١٩٩٢م) ، ص ٢٦ ، ٢٧ - .
- د. محمد عبدالله محمد المؤيد ، منهج القواعد الموضوعية فى تنظيم العلاقات الخاصة ذات الطابع الدولى ، دراسة تأصيلية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، عام ١٩٩٨م) ، ص ١٧ - .

وبناء على ذلك اتفق غالبية فقهاء القانون الدولي العام على عدم وجود تنظيم قانوني دولي محدد في هذا العصر نظرا للظروف والأحداث التي استحالت معها تكوين مجتمع دولي حقيقي في ذلك الوقت ، حيث كان طابع العزلة والانطواء هو الطابع الغالب للعلاقات الدولية في ذلك الحين (١) .

وقد أدى منطق سيطرة القوة على العلاقات الدولية في هذا العصر إلى قلة حجم التبادل التجاري الدولي (٢) مما جعل الاهتمام بالعامل الاقتصادي في مجال العلاقات الدولية يلى المستوى الأمنى والعسكرى والذي كان يطلق عليه بالسياسات الدنيا (٣) .

وعلى الرغم من قلة حجم التبادل التجارى الدولي وضعف العلاقات الدولية الاقتصادية في شكلها التنظيمي في هذا العصر ، إلا أنه وجد العديد من المبادئ القانونية التي نظمت العلاقات بين تلك الوحدات المستقلة سواء في الشرق أو في الغرب والتي ساعدت على تكوين المجتمع الدولي وتطوره وتنمية علاقاته الاقتصادية فيما بعد .

(١) وجدت بعض القواعد البدائية ذات الطابع الدينى التي نظمت العلاقات الدولية المحدودة في ذلك الوقت والتي انصبت عادة في مجال التحالف والصداقة ومعاهدات إنهاء الحروب وتبادل الأسرى وإن وجدت علاقات سلمية بين الشعوب المجاورة إلا أنها أيضا كانت علاقات محدودة

- انظر في المعلومات السابقة :

- د. محمد سامى عبد الحميد ، مقدمة لدراسة موقف الإسلام من العلاقات الدولية والقانون الدولي العام ، (الإسكندرية : دارالمطبوعات الجامعية - ط ١ ، عام ١٩٩٥م) ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

- د. أحمد محمد رفعت ، القانون الدولي العام ، (القاهرة : مكتب خوارزم ، عام ٢٠٠١م) ، ص ٣١ .

- د. أحمد إبراهيم حسن ، تنازع القوانين في الشرائع القديمة ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، عام ١٩٩٦م) ، ص ٢٢ .

- د. محسن على جاد ، معاهدات السلام في القانون الدولي العام ، (القاهرة : مطابع الطوبجى التجارية ، عام ١٩٨٧م) ، ص ١٦ .

- كذلك د. عز الدين فوده ، أ. محيي الدين محمد قاسم ، التقسيم الاسلامى للمعمورة - دراسة في نشأة وتطور الجماعة الدولية في التنظيم الدولي الحديث ، (القاهرة : المعهد العالى للفكر الاسلامى ، عام ١٩٩٦م) ، ص ٥٠ .

- انظر كذلك ، د. مصطفى أحمد قواد ، العلاقات الدولية في منظور المنظمات الدولية ، عام ٢٠١٠م ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

حيث اشار سيادته إلى أن الارهاصات الأولى لبداية العلاقات الدولية ارتبطت بحاجة الإنسان إلى غيره منذ نشأته على الأرض ، وإن العقود والمعاهدات يمكن اعتبارها الخطوة الأولى لتاريخ العلاقات الدولية .

(٢) انظر في ذلك :

- د. عز الدين فودة ، أ. محيي الدين محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص ٥٠ ، ٥١ .

- د. ماجد إبراهيم على ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٣) د. محمد السعيد الدقاق ، تقرير عن السوق العربية المشتركة ومستقبل التعاون العربى ، (الإسكندرية : تقرير قدم لطلبة دبلوم القانون العام ، عام ٢٠٠٣م) ، ص ٦ .

فعلى سبيل المثال : طبق فى عهد الرومان ما يسمى بقانون الشعوب والذي يرى الفقهاء فيه أنه عد نواة للقانون التجارى الدولى ، حيث كانت الأحكام العامة لهذا القانون متعلقة بالعلاقات التجارية ذات الطابع الدولى (١) .

قد أرجع جانب فقهى عدم وجود علاقات دولية بالمعنى الدقيق فى هذا العصر إلى أن ذلك كان راجعا إلى تخلف عنصرى المصلحة والتنظيم الملزم ، حيث كانت كل جماعة تعتبر نفسها هى المتحضرة أما الباقي فهم برابرة (٢) .

٢- العصور الوسطى : (٣)

ظهر فى هذا العصر العديد من الإمارات والممالك نتيجة لانقسام الإمبراطورية الرومانية إلى إمبراطورية الشرق وعاصمتها (بيزنطة) ، وإمبراطورية الغرب وعاصمتها (روما) عام ٣٩٥م وهوما دفع إلى حد القول بوجود معالم للدولة المستقلة بالمفهوم الحديث.

(١) أرست الحضارة اليونانية فى الغرب العديد من المبادئ القانونية والتي من أشهرها مبدأ جواز تنظيم العلاقات بين الوحدات أو الدول المستقلة على أساس الرضا التام كما أسرت الحضارة الرومانية قواعد لتنظيم العلاقات الدولية .

- انظر فى ذلك :

- د. جعفر عبد السلام ، مبادئ القانون الدولى العام ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط ٥ ، عام ١٩٩٦م) ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

- د. محمد عبدالله محمد المؤيد ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

- انظر كذلك فى طبيعة العلاقات فى الحضارات القديمة ، أندريه ايمار ، جاتين أوبوايه ، سلسلة مراجع تاريخ الحضارات العام ، إشراف مورييس كروزيه ، (لبنان : منشورات عويدات ، م ١ ، عام ١٩٦٤م) ، ص ٧٠ .

- د. على صادق أبو هيف ، القانون الدولى العام ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط ١٢ ، عام ١٩٦٠م) ، ص ٣٤ .

- د. وائل حسن عبد الشافى ، مشكلة النقص فى القانون بين المذاهب الفلسفية والشرائع القانونية ، (رسالة دكتوراه : جامعة الإسكندرية ، عام ٢٠٠٩م) ص ١٤١ - ٢٤١ .

(٢) انظر فى هذا الجانب الفقهى :

- د. محمد سامى عبد الحميد، مقدمة لدراسة موقف الإسلام من العلاقات الدولية والقانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

- د. محمود سامى جنية ، القانون الدولى العام ، (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط ٢ ، عام ١٩٨٣م) ، ص ٤٥ .

(٣) انظر ، د. إبراهيم خليفة مؤلف مشترك ، د. محمد السعيد الدقاق ، القانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ٩ . حيث أشار سيادته إلى أن العصر الوسيط بدأ بانقسام الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية وغربية وأنهى بفتح القسطنطينية على يد المسلمين عام ١٤٥٣م وهو الحدث الذى يبدأ عنده العصر الحديث وحتى وقتنا الحالى .

وقد أدى انتشار الديانة المسيحية في أوروبا في ذلك الوقت ومحاولة تكوين أسرة دولية دينية تجمع دول أوروبا الغربية ، وايضاً قيام الدولة الإسلامية في الشرق أثراً في نشوء قواعد لتنظيم العلاقات بين الدول المستقلة والتي نشأت في ذلك الوقت ومن ثم ظهور بعض القواعد المتعلقة بالتجارة البحرية والحصانات الدبلوماسية ، وقواعد متعلقة بالحرب والتحكيم (١) .

ولكن على الرغم من وجود تلك القواعد التي نظمت بعض العلاقات الدولية المحدودة في تلك الفترة، إلا أن الفقه الدولي أكد على عدم وجود للقانون الدولي في هذا العصر نظراً لوجود عدة عوائق مثل : نظام الإقطاع الذي كان منتشر في أوروبا في ذلك الوقت (٢) ، وايضاً اندلاع الحروب الصليبية في الفترة ما بين (١٠٩٥ - ١٢٩١م) .

(١) بدأت العلاقات الدولية تشهد تطوراً كبيراً منذ بداية القرن التاسع مع ظهور سلطتين مرتبطتين ببعضهما البعض والتي اتفقت على ضم العالم الأوروبي المسيحي في وحدة زمنية روحية واحدة وهي سلطة الإمبراطور والبابا فأصبحت السلطة السياسية في أوروبا موزعة بين هاتين السلطتين . ونتيجة لانقسام العالم إلى كتلتين : كتلة الأمم الإسلامية ، وكتلة الشعوب المسيحية في هذا العصر ظهرت العديد من القواعد الدولية التي حكمت علاقات هاتين الكتلتين في ذلك الوقت من خلال التبادل التجاري بين المسلمين وغير المسلمين في البلدان الأجنبية ، وهو ما أدى إلى إزدياد التجارة وتوسيع التبادل التجاري في عهد الدولة الإسلامية ، نظراً لاتساع بقاع هذه الدولة بفضل الفتوحات الإسلامية واكتشاف طرق جديدة ربطت الشرق والغرب وتنوع التبادل في السلع .

- انظر د. عبد العظيم الجوزوري ، مبادئ العلاقات الدولية الإسلامية والعلاقات الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢٨-

- د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس إسماعيل ، التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي ، (الإسكندرية : كلية التجارة- قسم الاقتصاد ، ---) ، ص ٢٧-

حيث أشار إلى أن الجانب الاقتصادي في العصر الوسيط كان قائماً على أساس الاكتفاء الذاتي وكان الاعتماد الأكبر على الزراعة ثم على الصناعة لتحقيق هذا الاكتفاء .

(٢) د. أحمد سرحال ، قانون العلاقات الدولية ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط ١ ، عام ١٩٩٠م) ، ص ٣٥-

رأى جانب من الفقه أنه على الرغم من مساوئ نظام الإقطاع إلا أنه كانت له عدة مزايا بجانب مساوئه ، حيث أرسى أهم نظريات القانون الدولي العام وهي نظرية السيادة الإقليمية والتي بموجبها كان الحاكم يملك حقوقاً واسعة من حقوق رعاياه وذلك تبعاً لتمتعه بحقوق سياسية تزيد على حقوق رعاياه فأصبح الملك سيدياً على أراضيهم وأصبحت الدولة محلاً لمملكته تجوز له فيها التصرفات التي تجوز من الفرد بالنسبة لما يملكه .

- انظر في ذلك ، د. محمود سامي جنيّة ، مرجع سابق ، ص ٥٨-

٣- العصر الحديث : (١)

يعتبر هذا العصر هو البداية الحقيقية لنشأة الدولة بالمفهوم الحديث ، وتكوين المجتمع الدولي و البداية الحقيقية لنشأة فكرة التنظيم الدولي . ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذا العصر قد أرسى أهم المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام ، والمتمثلة في مبدأ **السيادة والمساواة بين الدول** (٢) . هذا المبدأ الذي بدأ في الظهور عقب اندلاع الحروب في أوروبا والتي عرفت بحروب الثلاثين عاما (١٦١٨م - ١٦٤٨م) بين البروتستانت والكاثوليك .

(١) قسم د. جعفر عبد السلام العصر الحديث إلى مرحلة : نادي الدولة المسيحية التي بدأت بتوقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م ، ومرحلة الدولة المتمدينة والتي بدأت بعد قبول تركيا عضوا في العائلة الدولية عام ١٨٥٦م وقد سميت بمرحلة المد الاستعماري (عام ١٨٥٦م - عام ١٩١٤م) .

- انظر في ذلك ، د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، (القاهرة : مكتبة السلام العالمية ، عام ١٩٨١م ، ط١) ، ص٦١ ، ٦٤ - .

(٢) انظر في هذا المبدأ :

- د. عبد الواحد محمد الفار ، طبيعة القاعدة الدولية الاقتصادية في ظل النظام الدولي القائم ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، عام ١٩٨٥م) ، ص١٧ - .

حيث عرف سيادته مبدأ السيادة : بأنه ذلك المبدأ الذي قضى بأن تكون كل دولة مهما يكن أصلها ومساحتها وشكل حكومتها متساوية من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات مع الدول الأخرى ، وأن هذا المبدأ كان مؤثرا في تاريخ العلاقات الدولية الاقتصادية حيث كان انعكاسا لما تميز به الخلفية التاريخية للمجتمع الدولي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حيث كان المجتمع الدولي في هذه الفترة محدود العدد بالدول المستقلة ذات السيادة والتي كانت غالبيتها من الدول الأوروبية وقد أقتضت مصلحة هذه الدول ضرورة الاتفاق على القواعد التي تحكم التنافس بينها في هذا المجال وضرورة وضع المبادئ التي تضمن استمرار ما بينها من علاقات سلمية وودية .

- وقد اشار جانب فقهي : إلى أن مبدأ السيادة ما زال من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر ، وان هناك ممارسات خاصة في مجال القانون الدولي للتنمية تمارس من أجل التأثير على هذا المبدأ بزعم مواجهة مشكلة التخلف في الدول النامية ومن ثم يسهل التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول .

- انظر في هذا الجانب الفقهي ، د. ابراهيم أحمد خليفة ، مؤلف مشترك د. محمد السعيد الدقاق ، التنظيم الدولي ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، عام ٢٠١٢م) ، ص١٤ - .

ويشير غالبية الفقه الدولي إلى أن :-

هذه الحرب هي الأهم حدثاً والمميزة للعصر الحديث عن غيرها من الأحداث ، كما يعتبرها المؤرخون بداية للعلاقات الدولية في شكلها الحديث ، حيث بإنتهاء هذه الحرب تم توقيع معاهدة (وستفاليا) عام ١٦٤٨م والتي انتهت حروب الثلاثين عاما واعتبرت أشهر معاهدات العصر الحديث حيث اعترفت باستقلال الدول الأوروبية عن الامبراطوريات التابعة لها (١) .

واتفق الفقه الدولي على إنه بتوقيع هذه المعاهدة بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمع الدولي وهي مرحلة ظهور الدولة بشكلها الحديث ، حيث أصبحت كل دولة متمتعة بسيادتها وإستقلالها وبالتالي تمتعها بالحرية الكاملة في الدخول كيفما تشاء في علاقات دولية متنوعة مع غيرها من الدول .

وقد ترتب على تطور مبدأ السيادة والمساواة بين الدول أنه تم وضع أساسيات وقواعد القانون الدولي الحديث من حيث الحماية الدولية لحقوق وحرية الإنسان ، واستتباب السلام والأمن الدوليين عن طريق تحقيق التوازن الدولي بين الدول الأوروبية (٢) ، وتحقيق الوحدة السياسية والتنمية الاقتصادية في الإقليم ، كما أدى هذا المبدأ فيما بعد إلى توثيق التعاون بين هذه الدول وبشكل تنظمي ، وهو ما ظهر من خلال عقد العديد من اتفاقيات التكامل الإقليمي بين الدول الأوروبية في هذه الفترة من أجل تنمية التجارة فيما بينهم فعلى سبيل المثال : نشأ اتحاد جمركي في منطقة فرنسا عام ١٦٦٤م ، كما وقعت النمسا اتفاقيات للتجارة الحرة مع خمس دول من جيرانها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (٣) .

(١) انظر ، د. مصطفى أحمد قواد ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

حيث اشار سيادته إلى ان : معاهدات وستفاليا تعتبر البداية الحقيقية لنشأ المفهوم القانوني لا التاريخي للعلاقات الدولية ، فنتيجة لهذا الصلح تم اقرار مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية أو المذهب الديني الذي تأخذ به .

(٢) انظر ، د. أبو الخير أحمد عطية ، القانون الدولي العام ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط ١ ، عام ١٩٩٧م ، عام ١٩٩٨م) ، ص ١٩ - .

تجدر الإشارة إلى أن الثورة الفرنسية لعبت دوراً كبيراً في مجال العلاقات الدولية ، حيث أثرت في شكل هذه العلاقات تأثيراً كبيراً نظراً لاحتوائها على العديد من المبادئ المهمة والتي اتخذتها الدول في علاقاتها فيما بعد وأصبحت من المبادئ الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي مثل : المبادئ المتعلقة بالحرية الشخصية وحرية الفكر وتحرير الرق وحق الأمم في اقامة نظمها الدستورية وفقاً لما ترتئيه من مصالحها ، وعملت أيضاً على إنهاء النظام الإقطاعي واقامة نظام الدولة على أساس المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات .

- أ/ إميل خوري ، وعادل إسماعيل ، السياسة الدولية في الشرق العربي منذ عام ١٧٨٩م - عام ١٩٥٨م ، ج ١ (بيروت : دار النشر للسياسة والتاريخ ، عام ١٩٥٩م) ، ص ٤٩ - .

(٣) انظر ، موريس شيف ول - ألن ووترز ، التكامل الإقليمي والتنمية ، (القاهرة : مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، ط ١ ، عام ٢٠٠٣م) ، ص ٢٢ - .

وقد اعتبر ذلك بداية لظهور الإقليمية ذات الطابع الأوروبي ، وتمهيدا لإنشاء تكتلات دولية اقتصادية فيما بعد تساعد على رفع مستوى المعيشة والوصول إلى تكوين وحدة سياسية في المستقبل (١).

وعلى الرغم من اتسام النظام الدولي في هذه الفترة بطابع تعددية الأقطاب ، إلا أن هذه التعددية كانت مقصورة فقط على الدول الأوروبية واضعة معايير الشرعية الدولية ، وقد عملت هذه الدول على إنكار وصف الدولة عن الدول الأخرى التي كانت موجودة في ذلك الحين مثل : الدول الآسيوية والإفريقية مما ساعد الدول الأوروبية المستعمرة وقت ذاك على نهب ثروات هذه الدول الأخرى واستعمارها .

وقد أثر ذلك بالطبع على العلاقات الدولية الاقتصادية في تلك الفترة ، حيث أثر الطابع الأوروبي على شكل هذه العلاقات والتي كان يغلب عليها الطابع التعاوني أكثر من الطابع التكاملي على الرغم من وجود اتفاقات وصور للتكامل الإقليمي إلا أنها كانت محدودة، وذلك وفقا لرغبة الطرف الاستعماري الأقوى .

وعلى الرغم من اتساع نطاق المجتمع الدولي فيما بعد بقبول دول جديدة سواء دول آسيوية أو إفريقية وتأثير ذلك في شكل ومجري العلاقات الدولية ، إلا أن أوروبا ظلت هي المسيطرة على ثروات الدول الأخرى مما أدى إلى قيام الثورة الصناعية وبناء الحضارة الأوروبية الغربية .

(١) انظر ، د. عبد العظيم الجنزوري ، مبادئ العلاقات الدولية والإسلامية والعلاقات الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

المطلب الثاني : مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية في فترة ما بعد ظهور الدولة حتى قيام الحرب العالمية الأولى :-

أطلق جانب من الفقه الدولي على هذه المرحلة بمرحلة الدول المتمدينة أو مرحلة المد الاستعماري (١) ، وذلك لظهور دول جديدة على الساحة الدولية وعدم اقتصار المجتمع الدولي على الدول الأوروبية وحدها ، حيث عملت هذه القوى الجديدة على التأثير في الطابع الاجتماعي والسياسي للعلاقات الدولية وسعت إلى تفويض دعائم السيادة المطلقة للعائلة الأوروبية (٢) والتي أدت إلى ظهور الاستعمار وما يسمى بال رأسمالية التجارية (٣) .

ويرى جانب فقهي أن العالم قد عرف في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى قدرا كبيرا من الاستقرار في العلاقات الدولية الاقتصادية خاصة خلال القرن التاسع عشر أي منذ سقوط حكم نابليون وعقد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م (٤) ، والذي هدف إلى إعادة التوازن الدولي في العلاقات بين الدول الأوروبية من جديد ، كما وضع بعض القواعد الجديدة الخاصة بحرية الملاحة في الأنهار الدولية وتحريم الاتجار في الرق ، وترتيب المبعوثين الدبلوماسيين .

وقد اعتبر هذا المؤتمر النواة الأولى لقيام مجتمع دولي حديث وذلك لظهور دول مستقلة جديدة أثرت في شكل العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الدولية مثل ؛ اليابان والصين وتركيا وغيرها من الدول .

(١) انظر ، د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٦١ - .

(٢) د. فكري أحمد سنجر ، القانون الدولي الاقتصادي ، (مراكش : ط ١ ، عام ١٩٨٤م) ، ص ١٤ - .
تنبغي الإشارة إلى أن سيطرة الدول الأوروبية في المجتمع الدولي في ذلك الوقت وجعلها المحكمة في علاقتها راجع إلى عام ١٨١٥م ، وهو العام الذي عقد فيه المؤتمر الأوروبي في فيينا وأرادت الدول الأوروبية وقتها أن تنصب نفسها الأمرة والحاكمة على باقي الدول في المجتمع الدولي .

(٣) سعت القوى الاستعمارية الكبرى منذ البداية إلى السيطرة على موارد الشعوب المستعمرة سواء في الشرق أو في الغرب ، وذلك من أجل استنزافها والاستفادة منها ، حيث خلف النظام الإقطاعي نظاما جديدا سمي بالنظام الرأسمالي وظهور طبقة اجتماعية جديدة أخذت مكانا مرموقا وهي طبقة كبار التجار وأرباب الأعمال وأصبحت لهذه الطبقة أهمية كبرى في المجتمع خاصة في مجال تقرير سياسة الدولة لذا سميت بالرأسمالية التجارية وهي أولى مراحل الرأسمالية .

- انظر في ذلك :

- د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٣٠ - .
- د. محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الثالث الاقتصاد الدولي ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، عام ٢٠٠١م) ص ٥١٨ ، ٥١٩ - .

(٤) د. حازم الببلاوى ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عام ٢٠٠٠م) ، ص ٧ - .

كما تهيأ الوضع لقبول دول غير مسيحية ضمن هذه الجماعة ، وأصبح للشعوب دور في تصريف شئونها وتكوين رأي عام عالمي يؤثر في مجري السياسة الدولية ، وقد نتج عن هذا المؤتمر فيما بعد العديد من المبادئ الهامة والأساسية في القانون الدولي ؛ كحق الشعوب في تقرير مصيرها ، واختيار نظام الحكم ، وعدم جواز التدخل في شئون الدول إلا في أحوال استثنائية وغيرها من المبادئ (١) .

ولكن على الرغم من ارساء تلك المبادئ الهامة والأساسية والتي تم اقرارها في مؤتمر فيينا وغيرها من المؤتمرات الدولية والتي ساعدت على تطوير القانون الدولي العام ، إلا أن العلاقات الدولية الاقتصادية ظلت مصبوعة في هذه الفترة بالطابع الأوروبي ومتحكمة فيها الحركة الاستعمارية (٢) .

ولكن يمكن القول أن الاهتمام الحقيقي بالعلاقات الدولية الاقتصادية في اطار تنظيمي بدأ عندما نادى مفكرو فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى بأهمية التجارة الدولية وتحريرها (٣) ، لما لها من أهمية كبرى في مجال الاقتصاد الدولي ولما لها من تأثير على استقرار الأمن الدولي .

(١) انظر، د. علي صادق أبو هيف ، مرجع سابق ، ص ٤٣ ، ٤٥ - .

اشار سيادته إلى أنه : عقد بعد مؤتمر فيينا العديد من المؤتمرات والتي كانت ذات طابع أوروبي نظرا لأن الدول الأوروبية هي التي كانت تدعو إلى عقدها وكانت لهذه المؤتمرات أثر كبير في تطور القانون الدولي العام لما كانت تنبثق منها العديد من المبادئ المهمة ، إلا أنه في الشطر الثاني من القرن التاسع عشر لم يعد المؤتمر الأوروبي قاصرا على الدول الأوروبية فقط بل ظهرت دول جديدة اشتركت في هذه المؤتمرات مثال الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول .

(٢) رأى جانب من الفقه أن الغرض من هذه المؤتمرات كان إرساء نظام يقوم على أساس استبداد القوة من جانب الدول الكبرى من أجل المحافظة على الأوضاع السلمية القائمة ، والاتفاق على القواعد المنظمة التي تحكم التنافس في مجال الاستعمار لذا فقد كانت تدعي لنفسها الحق في قبول أو عدم قبول دول جديدة لم تساهم في تأسيس النادي الأوروبي .

- د. عبد العظيم الجنزوري ، مبادئ العلاقات الدولية الإسلامية والعلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سابق ، ص ٦٢ -

(٣) يقصد بالتجارة الدولية ، التحركات الدولية للسلع والخدمات ، وهي إصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول ضرورة من ضرورات الحياة حيث يتيح لكل دولة الحصول على ما يلزمها من السلع والخدمات والتي تعاني النقص فيها .

- انظر د. محمد السانوسي محمد شحاته ، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقيات الجات ، دراسة مقارنة ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، عام ٢٠٠٧ م) ، ص ٤٦ - .

- انظر أيضا

- A.G. kenwood and A.L. loughed , the Growth of the international economy (1820- 1990) Third Edition, published by routledge – London, 1992 ، p.p. 1, 2

- انظر، د. زينب عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (الإسكندرية :الفتح للطباعة والنشر ، عام ٢٠٠٣ م) ، ص ٢٨٥ - .

كما ظهرت العديد من الاتجاهات والتي نادى أيضا بضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها لما لها من أثر في زيادة الرفاهية والثروات للأمم ، وذلك عن طريق اتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية (١) ، وأيضا وضع نظرية للتجارة الدولية والتي عدت الأقدم من حيث التطبيق في مجال الاقتصاديات وذلك من خلال كتاب (ثروة الأمم) لأدم سميث عام ١٧٧٩م والذي دعى فيه إلى ضرورة تحطيم كل الحواجز التي تعوق حرية التجارة والتبادل التجاري (٢) ، وأيضا افكار كل من : ديفيد ريكاردو ، وجون ستيورت ميل ، والذين أرسوا دعائم نظرية التجارة الدولية .

ولذلك بدا القانون الدولي الاقتصادي عند نشأته متأثرا بمبدأ الحرية في النظام الرأسمالي ، حيث ألغيت القيود القديمة التي كانت تحد التجارة وأصبحت مباشرة الأنشطة الاقتصادية تتمتع بقدر كبير من الحرية (٣) ، ولكن جاءت العلاقات الدولية في هذه المرحلة وهي مرحلة الاستعمار متممة بطابع غير إنساني نتيجة لعمليات السلب والنهب وسرقة المواد الأولية واستغلال مصادر الثروة لصالح القوى الاستعمارية (٤) وهو ما أثر على حجم التبادل التجاري قبل منتصف القرن التاسع عشر وجعله محدودا وخضعا للاحتكار من جانب القوى الاستعمارية .

(١) انظر في ذلك :

- William A. Kerr - James D. Gais Ford. Hand book on international Trade policy,
U.K.Edward Elgar , Publishing , Limited , 2006, p.p. 19,20 .

(٢) اعتبرت التجارة الخارجية لدى سميث ما هي إلا امتداد للتجارة الداخلية ، وقد اعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الدولي للإنتاج هو المبدأ الأساسي في العلاقات الاقتصادية بين الدول .

- د. حسين عمر ، التطور الاقتصادي ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ط ١ ، عام ١٩٨٨م) ، ص ٢٢ - .

- Jurg NIE Hans, AHistory of Economic Theory, Published with Assistance From the Karl
and Edith Pribram Endowment, USA, 1990, p. 62.

- Seymour E. Harris, International and Interregional Economics. MC Graw –Hill Book
Company INC. Tokyo, 1957, p.9

(٣) اعتبرت التجارة الدولية هي مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الثامن عشر ، وخاصة في إنجلترا والتي كانت متفوقة حتى على فرنسا من الناحية الاقتصادية، وقد اعتبر نمو التجارة الخارجية من ضمن الأسباب الرئيسية لقيام الثورة الصناعية في دول أوروبا الغربية ، بجانب مجموعة من العوامل السياسية الأخرى مثل : تنافس القوى الاستعمارية الكبرى خاصة بين إنجلترا وفرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وذلك من أجل السيطرة على الأسواق .

- د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٦٧ - .

- Shepard B.Clough, Richard T.Rapp, European Economic History, MC Graw –Hill Book
Company INC. Tokyo, 1975, p.381.

- A .G. Ken Wood, and a .L. Loughheed, op.cit, p.9 .

(٤) انظر ، د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٦٤ - .

أما بعد منتصف هذا القرن فقد بدأ التبادل التجاري للدول يزداد ويتنوع بفضل إنشاء السكك الحديدية والسفن البخارية والتي أدت إلي بلوغ مناطق جديدة لم يصل إليها أحد من قبل (١) .

وقد أدى التنافس الاستعماري داخل القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر للحصول على المواد الأولية ، وبالتالي توسيع رقعة النفوذ وأكتساب الأسواق أن نادى الدول الأوروبية بضرورة وضع العلاقات الدولية الاقتصادية في إطار تنظيمي حتى تتلافى ما قد يحدث من منازعات وصراعات على تلك المستعمرات في المستقبل . لذا فقد حاولت هذه الدول إنشاء هيئات واتحادات دولية من أجل توثيق التعاون فيما بينهم مع التوفيق بين مصالحهم الذاتية المتعارضة (٢) .

وتعالت الأصوات في هذه الفترة بضرورة وضع أسس لنظام اقتصادي دولي يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية هي : -

- ١- حرية التجارة الدولية .
- ٢- المساواة في السيادة .
- ٣- التعاون الدولي .

ولكن نظرا للظروف والاضطرابات التي نتجت عن الحروب الاستعمارية ، والتي اندلعت في أوائل القرن العشرين في أوروبا ، بجانب قيام العوامل الاقتصادية والسياسية بدور خطير في مجال العلاقات الدولية وظهور عاطفة القومية ضد التوسع الاستعماري أن اندلعت أولى الحروب العالمية في المجتمع الدولي وهي الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م - ١٩١٨م) ، والتي جاءت لتهدم الأوضاع السابقة على قيامها مثل : التخلص من قاعدة الذهب ، وثبات أسعار الصرف تلك القاعدة التي كان معمولا بها قبل الحرب والتي ظلت الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بها حتى بعد إنتهاء الحرب (٣) .

(١) انظر ، د. عبيد على أحمد الحجازي ، الاقتصادي الدولي ج ١ ، ط ٣ ، (دبي : أكاديمية شرطة دبي ، عام ٢٠٠٣م - عام ٢٠٠٤م) ، ص ٢٤٧ - .

حيث أشار سيادته إلى أن : حجم التجارة الدولية زادت خلال فترة ١٨٥٠م - ١٨٨٠م بنسبة ٢٧٠% نتيجة لما طرأ على الحياة الاقتصادية من تقدم في وسائل النقل والمواصلات وطرق الإنتاج فضلا عن قيام العديد من الدول بتخفيض تعريفاتها الجمركية الأمر الذي أدى إلى أنسياب في حركة التجارة الدولية .

(٢) أنشئت الدول الأوروبية العديد من الهيئات والاتحادات الدولية حتى بلغ عددها عام ١٩١٩م ما يزيد عن خمسين اتحادا أو هيئة ، ولكن اختصاص هذه الهيئات كان محدودا بالقدر الذي يتفق ومصلحة كل دولة ومن هذه الاتحادات : الاتحاد الدولي للتغراف عام ١٨٦٥م ، اتحاد البريد العالمي عام ١٨٧٤م - الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية عام ١٨٨٦م - الاتحاد الدولي للتعريفات الجمركية عام ١٨٩٠م ، مكتب الصحة الدولي عام ١٩٠٧م .

- د. عبد الواحد محمد الفار ، مرجع سابق ، ص ٢٩ ، ٣٠ - .

(٣) انظر في الآثار المترتبة على استخدام قاعدة الذهب في تلك الفترة ،

- Robert M.DUNN , JR , James C.Ingram , International Economics , Fourth Edition , By John Wiley and Sons , INC.published , Canada. 1996 , p , 435.

ونظرا لحدوث تلك الأوضاع وغيرها (١) فقد أدى ذلك إلى مزيد من التوتر والاختلال في العلاقات الدولية الاقتصادية ، مما دفع عدد من دول أوروبا الغربية إلى توثيق تعاونها مع غيرها من الدول من أجل إيجاد منفذ لتصريف منتجاتها وتوسيع أسواقها ومواجهة زيادة معدلات البطالة والتضخم التي سببتها الحرب والتي خلفت دمار كبير في القوة الإنتاجية وحدوث تغييرات هيكلية في الطاقة الإنتاجية ، وفرض القيود الجمركية على تبادل السلع والخدمات والالتجاء إلى اتفاقات الدفع والتجارة الثنائية بدلا من الاتفاقيات متعددة الأطراف .

مما أدى ذلك إلى تقليص حرية التجارة الدولية وتفتيت السوق العالمي ، بجانب عدم وجود نظام نقدي عالمي مستقر في تلك الفترة ، لذلك بدأت هذه الدول في تشجيع زيادة التبادل وتوثيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها على المستوى الإقليمي والتي جاءت بداية في إطار ثنائي تعاوني والذي طور فيما بعد ليصل إلى الإطار التنظيمي متخذ شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال : لجأت بلجيكا إلى التعاون مع غيرها من الدول المجاورة بهدف توسيع سوقها التجاري فأبرمت مع لوكسمبورج أول اتفاق للتعاون الجمركي بين الدولتين عام ١٩١٨م وطور هذا التعاون بعد عام ١٩٢٢م واتخذ شكل الوحدة الاقتصادية الكاملة وقد ضمت هولندا إليهم عام ١٩٤٧م ، وتم إنشاء اتحاد بينوكلس حيث قامت الدول من خلاله بإلغاء جميع الرسوم الجمركية على أن تقوم كل منها بتطبيق تعريفه موحدة على وارداتها مع الدول الأخرى (٢) .

كما بدأت الظاهرة الإقليمية تنتشر في القارة الأمريكية في ذلك الوقت وتمثلت في تأسيس الاتحاد الأمريكي والذي تحول فيما بعد إلى منظمة الدول الأمريكية ، والتي عدت أولى المنظمات الدولية الإقليمية في المجتمع الدولي .

ومعنى ذلك ان نشأة ظاهرة التنظيم الإقليمي الاقتصادي قد بدأت في الوجود ولو بشكل ضيق ومحدود في فترة الحرب العالمية الأولى والتي انتهت بتوقيع معاهدة فرساي عام ١٩١٩م بباريس (٣) ولجأت الدول المتضررة من الحرب إلى هذه الوسيلة للخروج من أزمتها الاقتصادية ولاستعادة الأمن والاستقرار في المنطقة .

(١) أدى اندلاع الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م إلى قيام النظام الاشتراكي وهو ذلك النظام الذي دعم من قبل الحركة الشيوعية الماركسية في عدد من دول أوروبا الغربية ، حيث حاولت هذه الدول فرض نظام اقتصادي جديد لمواجهة النظام الرأسمالي الاستعماري ، ومع ظهور الكتلة الشيوعية وقيام اتحادات الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مع الديمقراطيات الشعبية في شرق أوروبا كان لذلك تأثير جذري في تغير العلاقات الدولية الاقتصادية حيث أنذر ذلك بأن هناك تجارة لكتلة جديدة في طريقها للنمو، وأن هناك مؤشرات تدل على زيادة حجمها في العلاقات الدولية مع مرور الوقت .

- انظر فيما سبق : د . حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

- د. فكري أحمد سنجر ، مرجع سابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) انظر ، د. عبد الواحد محمد الفار ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) د. علي صادق أبو هيف ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

المبحث الثانى

تطور العلاقات الدولية الاقتصادية

فى العصر الحالى

المطلب الأول : العلاقات الدولية الاقتصادية فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية :-

بدأت فى هذه الفترة ظهور اتجاهات تنادى بضروره اللجوء إلى البدائل الإقليمية كحل سريع للخروج من الأزمة التى سببتها الحرب العالمية الأولى ، ومن هنا بدأت الأنظار فى الاتجاه نحو تأسيس الترتيبات الإقليمية فى المجال الاقتصادى كبدل لحل المشكلات وتوثيق التعاون فى إطار متعدد الأطراف (١) ويرجع السبب فى ذلك للعديد من الأسباب من أهمها :

١- ظن البعض انه بتوقيع معاهدة فرساي عام ١٩١٩م وإنهاء الحرب العالمية الأولى أن العالم سوف يعود ويشهد فترة من الاستقرار والهدوء فى علاقاته الدولية ، حيث اتجهت نية الدول المتحاربة إلى تهدئة الأوضاع وحل المنازعات والخلافات فيما بينهم بالطرق السلمية . وقد تمثلت تلك الرغبة فى إنشاء أولى المنظمات الدولية العالمية وهى عصبة الأمم والتي اهتمت منذ نشأتها بالابتعاد عن الحروب كحل للخلافات بين الدول ، والعمل على تهدئة الأوضاع وتوثيق التعاون فيما بينهم إلى حد وضع تنظيم اقتصادي دولي لتوثيق وتوجيه العلاقات الدولية الاقتصادية وفى إطار متعدد الأطراف .

(١) انظر موريس شيف ول ، آلن ونترز ، مرجع سابق ، ص ٤ - .

إلا أن ما رغبت فيه عصابة الأمم لم يتحقق بالصورة التي أرادتها بل جاء الأمر مقصوراً فقط على وضع جزاءات اقتصادية على الدول إذا ما خالفت في علاقاتها مبادئ وأهداف العصابة ، مما جعل اهتمام عصابة الأمم بجانب التعاون الاقتصادي ، ووضعه في إطار تنظيمي محدوداً وضعيفاً (١) .

٢- على الرغم من أن العالم قد شهد في فترة ما بين عام ١٩٢٣م ، عام ١٩٢٩م فترة رواج أدت إلى المناداة بضرورة عدم تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية وترك الحماية والعودة إلى عهد المعاهدات التجارية ، وشرط الدولة الأولى بالرعاية ، ووحدة المعاملة الجمركية فيما بين الدول المختلفة إلا أنه حدث عدد من الأزمات الاقتصادية كانت أهمها على الإطلاق الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩م والتي سميت بأزمة (الكساد الكبير) والتي كانت منبعها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك عام ١٩٢٩م ، مما كان له أثر في تدهور مبدأ الحرية الاقتصادية نتيجة لزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في فترة الأزمة (٢) .

(١) جاء اهتمام عصابة الأمم بمجال التعاون الاقتصادي الدولي محدود النطاق وذلك من خلال نصوص المواد (١/١٦)، المادة ٢٣، المادة ٢٤) قد نص ميثاق العصابة في المادة (١/١٦) فقط على توقيع العقوبات الاقتصادية على الدولة التي تلجأ إلى استخدام القوة في علاقاتها الدولية سواء كانت من داخل العصابة أو من خارجها ، أما المواد (٢٣، ٢٤) فقد تناولت بعض المسائل الدولية المهمة المتعلقة بالشعوب وكيفية إشراف العصابة على تنفيذ تلك المسائل ولم تتطرق إلى أكثر من ذلك .

- انظر نص هذه المواد :

- Hf. Van Pannuys, L.J. Brink horst, and others: international organisation and integration ,by A.W. Sijthoff, Printing Division, Leyden, 1968 ، p.p. 16 – 19.

- انظر كذلك د. ماجد إبراهيم على ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

ويرجع عدم وجود نظام اقتصادي دولي مستقر في تلك الفترة للعديد من الأسباب منها ؛ عدم وجود نظام مالي مستقر نظراً للتخلي عن قاعدة الذهب في المعاملات المالية وصعوبة العودة إلى تلك القاعدة من جديد ، الأضرار التي أصيبت بها اقتصاديات الدول من جراء الحرب والتي أدت إلى فرض القيود على التجارة الخارجية لتلك الدول خاصة دول أوروبا مما أدى إلى تقلص حجم التجارة الخارجية والذي نتج عن ضعف القدرة التنافسية لصناعات أوروبا في مواجهة الصناعات الأمريكية واليابانية ، انهيار قاعدة الذهب وانكماش دور الإسترليني في التداول وظهور الدولار كعملة رئيسية في العالم نظراً لكونها الأكثر استقراراً ولكن نظراً لندرة توفر الدولار بسبب الزيادة في الطلب عليه أدى إلى وضع الدول قيوداً على واردتها من منطقة الدولار .

- انظر في ذلك ، د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

(٢) من الدول التي تأثرت كثيراً من جراء أزمة الكساد : اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية – كندا – ألمانيا – بلجيكا – فرنسا – إيطاليا – بولندا – النمسا – تشيكوسلوفاكيا

- انظر في تلك الأزمة وغيرها ، د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ ، ٢٢١ .

- من الموقع الإلكتروني الموسوعة الحرة – الأزمات الاقتصادية ، تاريخ الدخول ٢٠٠٩/٨/٣٠م

- <http://www.wikipedia.org>

وقد أدت هذه الأزمة إلى انقسامات في أنظمة التجارة العالمية وهو ما ساعد على المناداة نحو تأسيس الترتيبات الإقليمية والتي عرفت فيما بعد بالتكتلات الإقليمية ، نظراً لفشل عصبة الأمم في رفع القيود عن مجال حرية التجارة الخارجية و حدوث العديد من الاضطرابات العسكرية داخل العديد من الدول والتي أدت إلى اندلاع فتيل الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م - عام ١٩٤٥م (١) ، تلك الحرب التي فرضت العديد من القيود على التبادل التجاري الدولي مثل ؛ سياسة حظر التجارة مع الدول الأعداء بجانب مراقبة التجارة مع الدول المحايدة ، كما تم تأمين التجارة الخارجية بوضعها في يد الدولة في الدول المتحاربة (٢) .

وهو ما بات واضحاً ضرورة وضع نظام اقتصادي دولي جديد يحل محل النظام القديم والتي بدأت تداعياته بإعلان روزفلت عن ميثاق الأطنطي عام ١٩٤١م ، ثم بالدعوة لعقد مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤م والذي أدى إلى إنشاء منظميتين دوليتين هما :- (٣) صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد اعتبروا بعد ذلك من الوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة ، وكان من المقترح أن يقوم هذا النظام الاقتصادي الجديد (٤) على ثلاثة ركائز أساسية وهي :

(١) من الاضطرابات التي أدت إلى اشعال فتيل الحرب العالمية الثانية ، الحرب الصينية اليابانية عام ١٩٣٣م والتي ظلت مشتعلة حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، الحرب الايطالية - الحبشية والتي انتهت بضم الحبشة لإيطاليا عام ١٩٣٦م ، والحرب الأسبانية . وقد عجزت عصبة الأمم عن وقف هذه الحروب نظراً لعدم تحريمها للجوء إلى القوة لفض المنازعات فادى ذلك إلى مهاجمة ألمانيا للنمسا عام ١٩٣٨م ، ثم بولندا عام ١٩٣٩م بجانب التوترات فى العلاقة بين الاتحاد السوفيتى السابق وألمانيا النازية فكان ذلك بدءاً لقيام حرب عالمية جديدة .
- انظر فى ذلك ، د. على صادق أبو هيف ، مرجع سابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ - .

- كذلك ، د. مصطفى أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص ٣٢ - .
حيث اشار سيادته : إلى أن فشل سياسة عصبة الأمم فى تحقيق فكره الأمن الجماعى يرجع إلى أنها أخذت بسياسة الأمن من حيث الشكل دون الجوهر .

- Geoffrey Roberts, the Soviet Union and the Origins of the second world war, Macmillan press Ltd, London, 1995, p.147.

(٢) د. زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، طبعة عام ٢٠٠٣م ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ - .
(٣) د. إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربى ، (العولمة والتكتلات الإقليمية البديله) ط١ ، (القاهرة : مكتبة المدبولي ، عام ٢٠٠٢م) ، ص ٢٨٧ - .

(٤) رسم لهذا النظام بعض الملامح الرئيسية مثل : مبدأ المساواة بين الدول مع التأكيد على وجود وضع خاص ومميز للدول الكبرى المنتصرة في الحرب والذي بات واضحاً في ميثاق الأمم المتحدة خاصة في عضوية مجلس الأمن من حيث العضوية الدائمة ، والحق في الاعتراض التوقيفي .

- انظر ، د. عمرو محمد أبو الفضل عبد الرحمن ، التحالفات الدولية فى ظل القطب الواحد والشرعية الدولية ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، (جامعة عين شمس : عام ٢٠١٠م) ، ص ٣٧١ - .

١- استقرار أسعار الصرف .

٢- حرية تحويل العملات .

٣- حرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي مع ضمان حرية التجارة الدولية (١) .

وقد اهتم واضعو هذا النظام بوضع الدول النامية الذي لم يكن النظام الاقتصادي السابق مهتما بهم ، وقد تم الأخذ بهذه الأسس في الاعتبار عند وضع النظام الاقتصادي الجديد بعد انتهاء الحرب وذلك من خلال المؤسسات الدولية التي ظهرت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والتي جعلت العلاقات الدولية الاقتصادية تأخذ شكلا جديدا في الاتجاه نحو وضعها في إطار تنظيمي يتلاءم مع الوضع الدولي الجديد .

(١) انظر، د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص ٤١ ، ٥٩ - .

المطلب الثاني : العلاقات الدولية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالى :-

شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات التي لحقت بالعلاقات الدولية الاقتصادية وآثرت بشكل جوهري وكبير فى ارساء ظاهرة التنظيم الاقتصادى الإقليمى ، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين :-

- مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة .
- والمرحلة الثانية وهي التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وحتى وقتنا الحالى .

١- المرحلة الأولى : طبيعة العلاقات الدولية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة .

تعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية الاقتصادية وذلك لما شهدته المجتمع الدولي من أحداث ، وتطورات كثيرة أعقبت انتهاء هذه الحرب .

- فعلى المستوى السياسي : نجد أن الأحداث السياسية المهمة التي أعقبت انتهاء الحرب تجسدت في إنشاء منظمة الأمم المتحدة تلك المنظمة العالمية التي جاءت لتحل محل عصبة الأمم عام ١٩٤٥م محاولة منها تحقيق الهدف الأساسي لقيامها وهو إرساء السلم والأمن الدوليين ، وتحقيق الرفاهية العامة لشعوب العالم جميعا ، وقد عملت الأمم المتحدة منذ إنشائها على تحقيق تلك الأهداف من خلال تحريم فكرة اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية وبالتالي تحريمها للحرب الدولية إلا في حالة واحدة وهي حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي والمنصوص عليه في نص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة (١) .

(١) انظر فى نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، د. محمد السعيد الدقاق - مؤلف مشترك - د. ابراهيم أحمد خليفة ، الجزء الثانى للأمم المتحدة ، من مرجع التنظيم الدولى ، طبعة عام ٢٠١٢م ، مرجع سابق ، ص٢٩١- .

وبإنشاء تلك المنظمة كان هناك أمل جديد في ضبط مسار العلاقات الدولية وتوجيهها نحو الطريق السليم لتعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي ، والذي بات واضحا أن وضع العلاقات الدولية في الإطار التنظيمي هو أمر متطلب من أجل تطوير تلك العلاقات بين الدول والتي أفسدتها الحرب العالمية الأولى والثانية .

وقد قسم العالم بعد انتهاء الحرب إلى كتلتين وهما :- الكتلة الغربية وتشمل دول أوروبا الغربية وترأسها الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للرأسمالية الإمبريالية ، والكتلة الشرقية وتشمل بعض دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ويتزعمها الاتحاد السوفيتي (السابق) أو روسيا ممثلة للشيوعية وهو ما حدث بالفعل في مؤتمر يالتا عام ١٩٤٥م (١) ، حيث أصبحت الكتلتان فيما بعد ذات أهمية كبرى لا تقل إحداها قوة عن الأخرى ، وأطلق على هذا النظام ثنائي القطب (٢) بينما تحولت كل من فرنسا وبريطانيا إلى قوى اقتصادية من الدرجة الثانية قبل دخولهما في الاتحاد الأوروبي .

(١) خرجت الولايات المتحدة الأمريكية باقتصاد متين من الحرب دون خسائر مادية نظرا لأن الحرب كانت بعيدة عن أراضيها ، وإن كانت خسائرها بشرية بالنسبة لجنودها سواء في أوروبا أو اليابان ، أما الاتحاد السوفيتي فقد خرج من الحرب قوى عظمى نظرا لاستفادته خلال الحرب من المعونات الاقتصادية الأمريكية التي كانت تمنح وفقا لقانون سمي بقانون الإعارة والتأجير والذي بموجبه حصل الاتحاد السوفيتي إلى جانب الأسلحة على العديد من السلع الرأسمالية اللازمة للصناعة ، بجانب بعض أشكال التكنولوجيا المتطورة ، كما أن اتساع نفوذ الحركات الشيوعية في معظم دول أوروبا التي كانت خاضعة للاحتلال النازي ساعدت على مد نفوذ وسيطرة روسيا وجعلها ذات مكانة متميزة في السياسة الدولية .

- انظر في ذلك : د. حازم البيلالي ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ، ٢٥ - .

- Alex warleigh –lack, European Union – the basics, routledge, London and New York, 2004 , p. 17.

- ولمزيد من المعلومات عن مؤتمر يالتا ، انظر ، د. محمد السعيد الدقاق ، مؤلف مشترك د. ابراهيم أحمد خليفة ، الجزء الثاني الأمم المتحدة ، من مرجع التنظيم الدولي ، طبعة عام ٢٠١٢م ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ - .

(٢) كان من المتوقع أن يحدث تصادم بين القطبين الشيوعى والرأسمالي على الرغم من كونهما حلفاء سابقين أثناء الحرب ضد دول المحور وخاصة ضد ألمانيا النازية التي كانت تعد أخطر عدو لكلتا الكتلتين .

- د. إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ١٤ - .

- انظر كذلك ، د. عمرو محمد أبو الفضل عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ ، ٤٠٢ - .

حيث أشار إلى أن النظام الثنائي القطب قد مر بمرحلتين ، الأولى وهي مرحلة انقسام البنيان الدولي إلى كتلتين متماسكتين واستغرقت هذه الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينات تقريبا وقد تميزت هذه الفترة باشتداد الصراعات الأمريكية – السوفيتية وتدهور أوضاع الحرب الباردة ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة القطبية الثانية المرنة وقصد بها اختلال تماسك الكتلتين مع ظهور النزاعات بين الدول الأعضاء في الكتلة الواحدة .

وقد حدث صراع علني وواضح بين الكتلتين فكل نظام أراد أن يثبت بأنه الأقوى صمودا والأكثر تحكما في مسار العلاقات الدولية ، لذا فقد زاد التوتر بين الكتلتين أو المعسكرين كما اطلق عليهما الشرقي والغربي في منتصف الأربعينيات (١) ، واستمرت هذه الصراعات وما تخللها من أزمات حتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين .

وقد أطلق على هذه الفترة (من منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات) مصطلح استخدم لأول مرة في مسار العلاقات الدولية ألا وهو مصطلح الحرب الباردة (٢) .

(١) كان من نتاج هذا التوتر العديد من المظاهر منها ؛ إنشاء حلفين متضادين وهما : حلف شمال الاطلنطي عام ١٩٤٩م والذي يشمل دول أوروبا الغربية وترأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن بعده نشأ حلف وارسو وقد شمل دول وسط وشرق أوروبا عام ١٩٥٠م وتزعمه الاتحاد السوفيتي ، وقد سعى الاتحاد السوفيتي السابق في تحديه للرأسمالية بإسقاط نظمها في الدول المؤيدة لها وإحلال الشيوعية محلا لها . لذا سعت الولايات المتحدة إلى فرض سياسة المحاصرة والاستئصال للشيوعية وذلك بحشد حلفائها في أوروبا الغربية والشرق الأوسط وتقسيم أوروبا إلى غربية موالية لسياسة الولايات المتحدة وشرقية تتبع سياسة الاتحاد السوفيتي . وأدى التوتر بين القطبين إلى حدوث ازمات سياسية وعسكرية مثل : حصار برلين عام ١٩٤٨م - ١٩٤٩م ، الحرب الكورية ١٩٥٠م - ١٩٥٣م ، حرب فيتنام ١٩٥٩م - ١٩٧٥م والغزو السوفيتي لأفغانستان ، وأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م والتي استمرت حتى نهاية حرب الباردة .

- انظر فيما سبق ، د. عمرو محمد أبو الفضل عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص-٣٨٠ .

- Francesca Gori and Silvio Pons, The Soviet Union And Europe in the Cold War (1943 - 1953) , Macmillan press Ltd, London , 1996 , p.p.211,212.

- د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ، ٣٠ .

ويشير سيادته إلى أن : حدة التوترات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد تفاقمت بعد انتهاء الحرب بإلقاء الولايات المتحدة القنابل الذرية على اليابان للتعجيل بإنهاء الحرب ولتبيين لروسيا بأنها قوة عظمى لا يمكن الاستهانة بها مما دفع روسيا في بداية الخمسينات إلى امتلاك السلاح النووي والذي أدى إلى زيادة التوترات بين البلدين .

(٢) من المعروف أن مصطلح الحرب عندما يذكر فإنه ينم دائما على وجود عمليات عسكرية وحربية بين بلدين متنازعتين تصل هذه العمليات إلى حد إعلان إحداها الحرب على الأخرى، ولكن جاء مصطلح الحرب لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية غير معبر عن استخدام الآلة العسكرية بل جاء لوصف حالة من الصراع والتوتر والتنافس السياسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق مما جعل العالم يعرف في هذه الفترة نوعا جديدا من الحروب ألا وهي الحروب الاقتصادية ، مما دفع البعض إلى القول: أن تحقيق التقدم الاقتصادي هو نوع من اقتصاد الحروب.

- انظر في ذلك ، د. فكري أحمد سنجر، مرجع سابق ، ص ٣١ .

- Michael Pugh And Neil Cooper, War Economies In a Regional Context, Lynne Rienner Publishers, INC, USA, 2004, p.17.

- أما على المستوى الاقتصادي : على الرغم من التوترات السابق الإشارة إليها والتي أثرت بشكل كبير في مجرى العلاقات الدولية إلا أنه قد طرحت فكرة التعاون الدولي الاقتصادي بصورة أوسع عما كانت عليه من قبل والتي اعتبرت من أهم الموضوعات المطروحة في مجال العلاقات الدولية في ذلك الوقت سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي ، حيث تؤكد لسانة الدول بعد انتهاء الحرب أن الحروب ليست فقط مجرد صراعات سياسية أو عسكرية بل إنها أيضا ناتجة عن التفاوت في مستويات المعيشة مع عدم وجود روابط أو مصالح اقتصادية مشتركة تربط بين الدول لتأخذها بعيدا عن تلك الصراعات والحروب .

ولذلك زاد الاتجاه في تلك الفترة نحو الأخذ بفكرة التنظيم الإقليمي حيث تعالت الأصوات بضرورة إنشاء التكتلات الاقتصادية (١) في إطار إقليمي بين عدد من الدول تجمعهم روابط ومصالح وعلاقات متبادلة في ظل انقسام العالم إلى كتلتين .

وقد زاد ارتباط الإقليمية بمجال التعاون الاقتصادي وضوحا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التكتلات الاقتصادية في الانتشار، وبدأ الحديث عن التعاون الدولي منصبا على تحرير التجارة الدولية ، كما بدأت حركات التدفقات المالية والنقدية في الازدياد فيما بين الدول .

وقد بدأ انتشار التكتلات الاقتصادية عقب تنفيذ خطة إعمار أوروبا والتي خرجت بعد انتهاء الحرب مدمرة اقتصادية لذا قدمت الولايات المتحدة مشروعا لإعادة إعمار أوروبا وأطلق عليه مشروع مارشال عام ١٩٤٧م (٢) وقد عد هذا المشروع النواة الأساسية التي جعلت أوروبا تدرك جيدا أنها لن تستطيع - إذا ما بقيت كدول منفردة - أن تحافظ على استقلالها أو أن تؤثر في سير الأحداث و التطورات في العالم بما في ذلك ضمانات رفاهية شعوبها (٣) .

(١) أرجع سبب انتشار التكتلات الاقتصادية في تلك الفترة إلى عدة عوامل منها ؛ التقدم في وسائل المواصلات والاتصالات والاعتماد على التكنولوجيا ، وجود الخلافات والصراعات بين الدول جعلت تفكيرهم يتجه نحو توثيق التعاون الدولي في المجالات المشتركة ، حيث أصبح مستحيلا معالجة الاختلالات والأزمات الاقتصادية بطريقة وطنية بل لا بد من اللجوء إلي حلول دولية والقضاء على الاستعمار الذي أضفي الطابع العدائي على العلاقات فيما بين الدول .

- انظر في هذه العوامل وغيرها : د. علي إبراهيم ، منظمة التجارة العالمية . جولة أوروغواي وتقنين نهج العالم الثالث ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، عام ١٩٩٧م) ، ص ٦ ، ٧ - .
- د. محمد السعيد الدقاق ، تقرير عن السوق العربية المشتركة ومستقبل التعاون العربي ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ٨ - .

(٢) انظر في هذا المشروع ، د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص ١٧ : ١٩ - .

(٣) انظر ، د. إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ٤٩ - .

- كذلك ، د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص ٢١ - .

يشير سيادته إلى أن مشروع مارشال جاء قائما على أساس العمل على تحرير التجارة وإزالة القيود وحرية انتقال رؤوس الأموال مع الأخذ بقابلية العملات للتحويل وهي أمور كانت محل دراسة عند وضع أسس النظام الاقتصادي الدولي في إطار اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م .

لذا فلم يكن أمامها سوى ضرورة توحيد مصالحها الاقتصادية وظهورها ككتلة واحدة ، وقد نتج عن هذا المشروع إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي .

وقد بدأت أوروبا بعد ذلك توحيد اتجاهاتها نحو تحرير التجارة الدولية والمناحه بضروره وجود تعاون إقليمي يأخذ شكل التكتلات الاقتصادية فنشأ في البداية اتحاد البينلوكس عام ١٩٤٧م بين بلجيكا - هولندا - لوكسمبورج ، ثم تكوين ما يسمى باتحاد المدفوعات الأوروبية ، ثم إنشاء جماعة الفحم والصلب ثم الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية حتى تم إبرام معاهده روما في ٢٥ مارس عام ١٩٥٧م بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

ومن هنا بدأ ذبوع إنشاء التكتلات الاقتصادية بعد انتهاء الحرب وظهور ما يسمى بظاهرة التكامل الإقليمي الاقتصادي (١) . كما أصبح للإقليمية مفهوم جديد يخرج عن المفهوم السياسي للمنظمة الدولية ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التكتلات الاقتصادية والتي عدت جزءاً من النظام الاقتصادي الدولي الجديد (٢) .

(١) أشار د. سامي عفيفي إلى أنه بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية أطلق اصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي وكانت معاهدة روما ١٩٥٧م التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية لها الفضل الأكبر في إثراء الأدب الاقتصادي المتعلق بتلك الظاهرة والتي تبلورت معها نظرية للتكامل الاقتصادي .
- د. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم - ك ٢ ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية للنشر ، عام ١٩٩١م) ، ص ٢٧٥ - .

- Jacques pelkmans, European integration – methods and economic analysis , Pearson education, 2006, Harlow, England, p.2.

(٢) جاء مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤م ليضع معالم للنظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب والتي كانت من أهم أهدافه تحرير التجارة الدولية واستقرار النقد عن طريق وجود نظام مالي وصرفي مستقر بجانب العمل على توفير قابلية العملات للتحويل ، وايضا النص على وجود مؤسسات اقتصادية والتي عدت فيما بعد من أعمده النظام الاقتصادي الدولي ، والاهتمام بالتعاون الدولي الاقتصادي والذي تصدر نص المادة (٣/٢) من ميثاق الأمم المتحدة، وغيرها من النصوص وظهور ما يسمى بمصطلح التنمويه أو Developmentalism .

- انظر فيما سبق :
- د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، عام ٢٠٠٣م) ، ص ١٥ - .

- Herman Van Der Wee, Histore Economique Mondiale (1945-1990), Academia Ducilot, Belgique, 1990,P.375,376 .

- Joseph A. Schumpeter, the Theory of Economic Development, AGalaxy Book, Oxford University Press, New York, 1961, p.58.

- Sergei A .Voitovich ، international economic organizations in the international legal process، vol 18 ، p.4.

وهو ما ظهر عام ١٩٦٤م عندما دعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر للتجارة والتنمية (١) والذي ضم ممثلي ١٢٠ دولة من الدول النامية وقد دعي المؤتمر إلى الأخذ بأسلوب التعاون الإقليمي في الأمور الاقتصادية لأنه الأنسب بالنسبة للظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول حيث رأى ضرورة تجمع الدول النامية في إطار التكتلات الإقليمية وأنه لا سبيل لدفع النمو في هذه الدول إلا بتحقيق التعاون والتكامل الإقليمي لها .

ومعنى ذلك أن النظام الاقتصادي العالمي قد رأى من ظاهرة التعاون والتكامل الإقليمي ضرورة ملحة للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة (٢) ، وهو ما ظهر جليا على مستوى تحرير التجارة الدولية عندما انشئت منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤م والتي بدأت عملها منذ الأول من يناير عام ١٩٩٥م وفقا لنظام اقتصادي دائم (٣) .

ومن هنا يتبين لنا أن للإقليمية في إطار العولمة شكلا جديدا يتناسب مع المتغيرات في نظام التجارة العالمية وفي عمليات التبادل التجاري الدولي وتحريره ، ومن ثم ارتباط الإقليمية بهيكل التكتل الاقتصادي .

(١) د. حازم البيلالي ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

تحول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى منظمة دائمة تعمل في الشؤون الاقتصادية وذلك بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٩٥ الدورة التاسعة عشرة في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٤م ، وقد تم في إطار هذا المؤتمر التفاوض والمناقشة للوصول إلى حلول مشاكل العلاقات الدولية الاقتصادية ، كما أعطي للمؤتمر بحث موضوعات التنظيم الاقتصادي الدولي . ولكن على الرغم من ذلك فإن ما يصدره هذا المؤتمر من توصيات ليست لها أي قيمة من الناحية القانونية وإن كان لها أثر في خلق رأي عام دولي .

- انظر في ذلك ، د. ماجد إبراهيم على ، مرجع سابق ، ص ١٩١ : ١٩٢ - .

(٢) وفي نفس السياق عقد معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث مؤتمرا تحت إشراف الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة ما بين ٨ - ٩ مايو ١٩٨٠م لمناقشة موضوع الإقليمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وقد أوصى المؤتمر باعتبار الإقليمية جزءاً من النظام الاقتصادي الجديد ، كما دعا الدول النامية لإقامة تعاونهم على اسس إقليمية من أجل تحقيق تكاملهم الاقتصادي .

- د. ماجد إبراهيم على ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ - .

(٣) جسدت قواعد التجارة الدولية داخل منظمة التجارة العالمية على أساس ثلاث اتفاقيات رئيسية هي : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، - الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، - الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية .
- مورييس شيف ول - الن ونترز ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ - .

٢- المرحلة الثانية : ملامح العلاقات الدولية الاقتصادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي حتى وقتنا الحالي.

أدى انهيار الكيان السوفيتي وإنهاء حالة الحرب الباردة والتي أصابت العلاقات الدولية في كثير من الأحيان بالجمود والتوتر إلي تكوين بيئة اقتصادية جديدة شكلت معالمها نظاما اقتصاديا عالميا جديدا اتسم بنوع من الاستقرار النسبي ، حيث أصبح النظام العالمي الجديد تنزعه قوة واحده وهى الولايات المتحدة الأمريكية لذا سمى (بنظام أحادى القطب) ، وكان هذا من شأنه أن أحدث تأثيراً كبيراً فى شكل وحجم العلاقات الدولية بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة (١) .

أولاً : على المستوى السياسى :

ظن الكثير من المفكرين أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي وضعف الدول الشيوعية الموالية له من شأنه أن يزيل التوترات فى العلاقات بين الدول وأن يعم السلام أنحاء العالم ، ولكن الواقع الدولى جاء بعكس ذلك حيث وجدت المنافسة داخل المعسكر الرأسمالي ذاته وأرادت الولايات المتحدة أن تتفرد بالزعامة وتسيطر على المجتمع الدولى وتوجه العلاقات الدولية فى المسار الذى يخدم مصالحها ، فما كان من ذلك إلا أن زادت التوترات بين تلك الدولة وغيرها من الدول فى المجتمع الدولى ، لذا فإن الأحداث التى ألمت بالمجتمع الدولى فى نهايات القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين قد أوضحت بأن هناك دائما قوة واحدة تمارس توجيه مسار العلاقات الدولية فى الشأن السياسى سواء بصورة واضحة أو بطريقة خفية تبلور معالم لنظام دولى جديد ، وهو ما ظهر واضحا فى الأزمات التى حدثت فى تلك الفترة ومن أهمها : - حرب الخليج الثانية أو (حرب تحرير الكويت) (٢) .

(١) ظلت الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة وعلى المستوى السياسى أن تظهر للعالم بأنها القوة الوحيدة الموجهة للعلاقات الدولية فى هذا النطاق ، وقد بات ذلك أكثر وضوحا فى كيفية تدخلها لمعالجة النزاعات والصراعات السياسية الدولية والتى ظهرت فى تلك الفترة وكأنها الحل السحري لجميع المشكلات والصراعات فى المنطقة بل ، وأيضا هى الأداة المتحكمة فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، حيث تساهم الولايات المتحدة بحوالي ربع ميزانية الأمم المتحدة وأكثر من خمس ميزانية صندوق النقد الدولى ، كما لا يزال الدولار رغم صعوده وهبوطه هو العملة الدولية الأكثر استعمالا فى الحسابات العالمية .

- د. بهجت قرنى ، من النظام الدولى إلى النظام العالمى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦١ ، (القاهرة :مركز الأهرام الاستراتيجى ، عام ٢٠٠٥م) ، ص ٤٣ - .

(٢) بدأت هذه الحرب منذ الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠م عندما غزت القوات العراقية الأراضى الكويتية واستمرت حتى الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٩١م ، وقد جزم الكثيرون بأن هذه الحرب قد بلورت معالم النظام الدولى الجديد مما كان لها أثر كبير على العالم الواقع فى منطقة الشرق الأوسط .

- انظر فى ردود الأفعال الدولية بشأن هذه الحرب - د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، مرجع سابق ، ص ٢٧ - .

- انظر فى تفاصيل حرب الخليج الثانية الأزمة العراقية - الكويتية ، د. حسن بكر أحمد ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ، ٢٧ - .

وايضاً الصراع العربي الإسرائيلي (١) ، واخيراً ما عرف بالحرب على الإرهاب (٢) .

(١) بدأ الصراع العربي الإسرائيلي منذ إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٤ مايو عام ١٩٤٨م ، والتي استندت فيه إلى القرار رقم (١٨١) الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧م ، ومنذ ذلك الحين بدأت الدول العربية الوقوف ضد قرار إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ، وأيضا الوقوف ضد أي قرار من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم فلسطين . وقد بدأ الصراع عندما صدر قرار من اللجنة التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م منحت بموجبه حوالي ٥٦% من مساحة الأراضي الفلسطينية لليهود ، وهو ما رفضته الدول العربية والتي أعلنت دخولها في صراع مستمر مع هذا الكيان الصهيوني والذي بدأ بحرب عام ١٩٤٨م ، ثم حروب أعوام ١٩٥٦م - ١٩٦٧م ، حرب الاستنزاف - حرب ١٩٧٣م مروراً باجتياح لبنان عام ١٩٨١م ، عام ٢٠٠٦م .

- EFraim Inbar, Regional Security Regimes, State University of New York Press, 1995, p.33.

- د. إيناس جابر أحمد ، اتفاقات السلام العربية - الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي - رسالة دكتوراه مقدمة إلي (جامعة الإسكندرية : عام ٢٠٠٤م) ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ - .

(٢) ظهر هذا المصطلح عقب قيام طائرة مدنية أمريكية مختطفة بالاصطدام عمداً باحدى برجى التجارة العالمية فى مدينة نيويورك فى صباح يوم الثلاثاء الموافق الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م ، وتفاقم الوضع سوءاً عندما قامت طائرة مدنية أخرى بالاصطدام بالبرج الثانى لمبنى التجارة العالمية ثم قيام طائرة ثالثة بالارتطام بأحد أجزاء مبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنطاجون) ، وقد تركت هذه الهجمات الإرهابية أثراً بالغاً فى العلاقات الدولية مع بدايات القرن الحادى والعشرين ، حيث أعلنت الولايات المتحدة حربها على الإرهاب إستناداً لنص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة والذي يعطى الحق للدول فرادى فى الدفاع الشرعى عن النفس ضد أى هجوم أو عدوان ، كما قامت الدول الأوروبية بتأييد موقف الولايات المتحدة فى هذه الحرب . ونظراً لامتداد تلك الهجمات فيما بعد لتصل إلى بعض الدول الأوروبية فقد أدى ذلك إلى سن تشريعات دولية من جانب هذه الدول لمحاربة الإرهاب. وقد كانت أولى جولات الحرب على الإرهاب هي : الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١م والتي افردت نظرية دولية عرفت بنظرية الحرب أو الضربة الاستباقية ، ثم جاءت الحرب على العراق والتي أطلق عليها (بحرب الخليج الثالثة) وقد بدأت فى ٢٠ مارس عام ٢٠٠٣م عندما أعلن الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش (الابن) أن قوات التحالف بدأت تضرب أهدافاً مختارة ذات أهمية عسكرية من أجل تقويض قدرة الرئيس العراقى السابق صدام حسين على شن الحرب والعمل على نزع أسلحة الدمار الشامل التى لديه منذ حرب الخليج الثانية، واخيراً التدخل العسكرى الفرنسى فى مالي فى يناير عام ٢٠١٣م فى سياق السعى للقضاء على الجماعات الإسلامية المتشددة فى الدول الإفريقية ، وقد ايد أعضاء مجلس الأمن فى يناير عام ٢٠١٣م التدخل العسكرى الفرنسى فى مالي وأنه جاء متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة ومع قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٨٥ بضرورة استعادة الاستقرار السياسى والدستورى فى هذا البلد الإفريقى وبموافقة من السلطات المالية . - لمزيد من المعلومات عن هذه الحروب ، انظر :

- د. عادل عبد الله المسدى ، الحرب ضد الإرهاب والدفاع الشرعى فى ضوء أحكام القانون الدولى ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، عام ٢٠٠٦م) ، ص ٨ ، ٩ - .

- د. محمد سعادى ، الإرهاب الدولى بين الغموض والتأويل ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، عام ٢٠٠٩م) ، ص ٣٠٢ - .

- أندروكوتى - حرب العراق - الخلافات والتحديات المستديمة ، من مرجع التسليح ونزع السلاح والأمن الدولى ، (معهد ستوكهولم لبحاث السلام الدولى : مركز دراسات الوحدة العربية ، الكتاب السنوى ، عام ٢٠٠٤م) ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ - .

- د. أحمد طه خلف الله ، سقوط العرب فى الحرب على العراق ، (القاهرة - دمشق : دار الكتاب العربى ، ط ١ ، عام ٢٠٠٤م) ، ص ٧٠ - .

وقد أدت هذه الحرب إلى زيادة تدخل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبرها من أكثر المناطق تهديدا لأمنها القومي ، ورغبة منها في تحقيق مصالحها في تلك المنطقة وهو ما أدى إلى إطلاقها لمبادرة في فبراير عام ٢٠٠٤ م سميت بمبادرة الشرق الأوسط الكبير (١) ، والتي أرادت من ورائها إصلاح الأوضاع العربية على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، حيث اعتبرت أن هذه الأوضاع فى الحالة التي عليها ومن وجهه نظرها هى أوضاع مترهلة تشكل حصنا قويا لنمو الإرهاب والجريمة الدولية لذا أوجب التدخل لإصلاحها .

ثانيا : على المستوى الاقتصادى :

رأى اتجاه قوى عقب انهيار الاتحاد السوفيتى أن العالم سوف يتحول على المستوى الاقتصادى ليكون هناك قوة اقتصادية واحدة تسيطر على السوق وتقرض الفكر الرأسمالي من حيث اقتصاد السوق وآلياته وتطبيق لمبادئ الليبرالية السياسية خاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية (٢) . وإذا كان هذا الوضع هو ما ظهر فى بداية الأمر إلا أنه اختلف كثيرا بعد ذلك نتيجة لانتشار ظاهرة جديدة عرفت بظاهرة العولمة أو العالمية (Globalization) (٣) والتي اضيفت كمصطلح جديد فى مجال العلاقات الدولية الاقتصادية .

(١) انظر فى مضمون هذه المبادرة ، ا. خليل الغناني ، الشرق الأوسط الكبير ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٦ ، (القاهرة : مركز الأهرام الاستراتيجى ، إبريل عام ٢٠٠٤ م) ، ص ٩٨ ، ١٠٠ - .

(٢) انظر ، د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادى العالمى ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ، ٢٨ - .

(٣) ظهر هذا المصطلح فى نهايات الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن العشرين ، وتقوم فلسفته على اعتبار أن العالم قرية واحدة ليس بها حواجز أو حدود أو قيود وذلك فى مواجهة التبادل التجارى ، فهي ظاهرة تقوم على أساس تخطي الحدود الجغرافية للدول ومحاولة دمج العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا فهي ظاهرة مرتبطة بالقدرة على التبادل والتحرر من الأسواق والقيود وإزالتها فى جميع المجالات ولها العديد من التعريفات .
- انظر فيما سبق :

- Barrie Axford, the Global System, Oxford by polity press in association with Blackwell publishers, 1995, p.26.

- Horst siebert, the World Economy, London and New York, by Routledge, 1999, p.8.

- انظر ايضا فى تعريفات للعولمة :

- د. مصطفى أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص ٣٨ - .

حيث اشار سيادته إلى أن : تعريفات العولمة تعددت ، وأن وضع تعريف شامل جامع أمر صعب ، كما أن هذه الظاهرة تستهدف تأمين جميع الظواهر العالمية المستقرة سواء اكانت اقتصادية أم سياسية أم ثقافية أم اجتماعية لصالح منظور محدد وواضح .

- د. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية ، (الإسكندرية :الدار الجامعية ، عام ٢٠٠٦ م) ، ص ١٧ ، ٢١ - .

- د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير ، الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي العام ، (القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع ، عام ٢٠٠٦ م) ، ص ٣٤ - .

وقد عملت منظمة التجارة العالمية من أجل ترسيخ أساس هذه الظاهرة على الاهتمام بعملية الاندماج الاقتصادي وتشجيعها والتي اتخذت صور التكتلات الإقليمية التي كانت منتشرة في ذلك الوقت مثل: الجماعات الأوروبية الثلاثة ، وتجمع النافتا ، وتجمع دول جنوب شرق آسيا... إلخ (١) ، حيث أوضحت المنظمة مدى أهمية تلك التكتلات وتأثيرها على حجم التبادل التجاري فيما بين الدول ، كما أن الدول رأت أنه لا سبيل لمواجهة آثار ظاهرة العولمة سوى الدخول في تكتلات إقليمية في إطار جماعي. وبالتالي فإن العولمة قد شجعت على انتشار ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول والتي أصبحت من معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، والتي عدت من وجهة نظرهم هي العلاج الأمثل للمشكلات الاقتصادية التي تواجههم سواء بسبب العولمة وما ترتب عليها من آثار سواء ايجابية أم سلبية (٢) .

(١) نظرا لأهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تطوير العلاقات الدولية الاقتصادية من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل ثم الاندماج الاقتصادي ، فقد سعت الولايات المتحدة وهي أكبر قوة اقتصادية دولية في العالم إلى الدخول في تكتلات إقليمية وذلك لإدراكها مدى أهميتها من أجل رفع مستواها الاقتصادي وعدم انزاعها عن باقي العالم ، لذا فقد تم تأسيس تكتل (النافتا) بين الولايات المتحدة - كندا - المكسيك وهو تكتل قائم على أساس وحدة الإقليم والمصلحة وقد بدأ باتفاقية تحرير التجارة بين الولايات المتحدة وكندا عام ١٩٩٨ م ، ولم تكتفى الولايات المتحدة بذلك فقط بل أرادت أن تقيم تكتلات خارج نطاقها الإقليمي وذلك في المنطقة العربية في إطار ما يسمى بمشروع الشرق أوسطي تلعب فيه الدور القيادي في المنطقة ، كما أرادت إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر الأطلنطي مع أوروبا حتى تكون بذلك قد سيطرت على تجارة العالم ، بجانب محاولتها لاستغلال المحيط الباسيفيكي لكي تقيم تكتلا مع آسيا وذلك في منطقة التعاون لدول آسيا والباسيفيك والتي تضم النمر الاسيوية واليابان. وفي عام ٢٠٢٠م سوف يتم تأسيس تكتل الإيبك وهو أضخم التكتلات في العالم ويضم ١٧ دولة موزعة على ثلاث قارات وهم (الولايات المتحدة - كندا - المكسيك - استراليا - نيوزيلندا) بجانب الدول الاسيوية (الصين - اليابان- هونج كونج - تايوان - بروناني - كوريا الجنوبية - ماليزيا - سنغافورا- أندونيسيا - الفلبين - تايلاند - غينيا الجديدة) .
- انظر فيما سبق ، د.إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ - .

(٢) تعتبر الأزمات المالية من إحدى النتائج السلبية لظاهرة العولمة ولتفاعلات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي بدأت بالأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ م ، ثم الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤ م ، ثم الأرجنتينية والأزمة الأمريكية حتى جاءت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م نتيجة لتلك الأزمات المتلاحقة ولأزمة سداد الديون العقارية . وقد اعتبرت هذه الأزمة هي الأسوأ من نوعها حتى ومن أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩م وقد بدأت تداعياتها في الولايات المتحدة الأمريكية عندما حدث اضطراب مفاجئ وحاد في التوازن الاقتصادي الأمريكي ، ثم امتدت آثار هذا الاضطراب ليشمل باقي دول العالم سواء الأوروبية ثم الآسيوية ثم الخليجية والدول النامية ، تلك الدول التي ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالاقتصاد الأمريكي وحدث انهيار للبنوك الأمريكية حتى وصل هذا التدهور إلى الذروة في ١٧ سبتمبر عام ٢٠٠٨م معلنة ذلك بوجود أزمة مالية ستحل على العالم وتؤثر في الاقتصاد العالمي .

- انظر في هذه المعلومات :

- أ/ علة مراد ، الأزمة المالية العالمية تأمل ومراجعة ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان ٤٨ - ٤٩ ، (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، خريف عام ٢٠٠٩م - شتاء عام ٢٠١٠م) ، ص ٩ ، ١٠ - .

- د. جيهان جمال ، بركان الأزمة المالية العالمية إلى أين ؟ ، (مكتبة الاقتصاد : كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ، عام ٢٠٠٩م) ، ص ٧٠ ، ٧٢ - .

- د. عبد العزيز قاسم محارب ، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج ، (الاسكندرية : دار الجامعة الحديثة ، عام ٢٠١١م) ، ص ٤٠ ، ٤٢ - .

أو بسبب ضعف نموهم الاقتصادى ، والعمل على إعادة هيكلة النظام الاقتصادى العالمى على أساس من التكنولوجيا والمعرفة الفنية (١) وبالتالي أصبحت هناك قوى اقتصادية جديدة تنتمى (٢) ، ذات قوة مؤثرة فى حجم الاقتصاد الدولى ، وبالتالي فى مجرى العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية وفى مقدمتها روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوروبى والصين واليابان ، وقد سميت تلك الفترة بفترة إنشاء التكتلات الاقتصادية ، حيث أدى ارتباط العولمة بالجانب الاقتصادى إلى انتشار هذه التكتلات على المستويات الإقليمية حيث تهافتت الدول على الانضمام إليها حتى تكون لتلك الدول القدرة فى الدخول والمشاركة فى السوق العالمى الكبير .

ويرى جانب كبير من الفقه أن الاتجاه إلى العالمية لا يتم إلا وفقا لترتيبات إقليمية تساعد على مزيد من الاندماج مما يؤدى إلى مزيد من تقارب الاقتصادى العالمى (٣) .

وفى نهاية هذا الفصل يمكن القول : إنه نظرا للتغيير الجذرى فى ظروف وأوضاع المجتمع الدولى وما مر به من أزمات وأحداث كثيرة أثرت وبشكل كبير فى تركيب العلاقات الدولية والتي تبين معها ضرورة تدعيم التعاون الدولى الاقتصادى وخاصة فى الإطار الإقليمى والذى يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول (٤) ، فإن النظام الاقتصادى العالمى الجديد أصبح له العديد من المكونات والملامح الأساسية والتي تتمثل فى توثيق العلاقات الاقتصادية سواء الثنائية أو الجماعية فى إطار من التكامل وانتشار للمنظمات الاقتصادية الدولية ، والشركات متعددة الجنسيات والتجمعات أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، والتي أصبحت تمثل العصب الأساسى للنظام الاقتصادى العالمى الجديد (٥) ولذلك فقد ظهر مايسمى (بالإقليمية الاقتصادية) كإحدى تطورات العلاقات الدولية الاقتصادية فى القرن العشرين .

وسوف نتناول هذه الظاهرة أولا على الجانب الفقهى لتحديد معالمها وحدودها ثم نتناولها كإحدى مكونات النظام الاقتصادى العالمى وذلك فى الفصل الثانى من هذا الباب .

(١) د. عمرو محمد أبو الفضل عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص ٥٠٢ .

(٢) أصبح العالم على المستوى الاقتصادى عالما متعدد الأقطاب وقد ظهر ذلك عقب إنتهاء مؤتمر سياتل الخاص بمنظمة التجارة العالمية ، والذى عقد ما بين فترة ٣٠ نوفمبر عام ١٩٩٩م إلى ٣ ديسمبر عام ١٩٩٩م حيث اظهر هذا المؤتمر أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقود النظام الاقتصادى العالمى بمفردها ، وذلك نظرا لوجود أطراف تنافسية أخرى كالاتحاد الأوروبى واليابان وغيرهم من القوى الاقتصادية الأخرى .
- انظر فى ذلك ، أ. كريم طه ، قمة سياتل ما بين الفشل والنجاح ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٩ ، (القاهرة : مركز الأهرام الاستراتيجى، يناير عام ٢٠٠٠م) ، ص ١٩٢ ، ١٩٨ .

(٣) انظر فى ذلك : د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .
- د. حازم البيلاوى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .

(٤) انظر ، د. ماجد إبراهيم على ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

(٥) د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .